

قرارات و توصيات الجمعية العامة للمجموعة  
في دورتها العادية الثامنة بالمملكة الأردنية الهاشمية (عمان)  
خلال الفترة من 20 إلى 22 ربيع الثاني 1425هـ -  
الموافق لـ 6/8 إلى 10 / يونيو / 2004م

قرارات و توصيات الجمعية العامة للمجموعة  
في دورتها العادية الثامنة بالمملكة الأردنية الهاشمية(عمان)  
خلال الفترة من 20 إلى 22 ربيع الثاني 1425هـ—  
الموافق لـ 6/8 إلى 10 / يونيو /2004م

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ملك المملكة الأردنية الهاشمية، عقدت الجمعية العامة للمجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة دورتها العادية الثامنة بفندق "الرويال" بمدينة عمان بالمملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 20 إلى 22 ربيع الثاني 1425هـ الموافق 6/8 إلى 10/6/2004. وحضر اجتماعات هذه الدورة رؤساء وممثلو الأجهزة التالية:

- ديوان الخاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية .
- ديوان الخاسبة بالإمارات العربية المتحدة .
- ديوان الرقابة المالية بمملكة البحرين .
- دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسي .
- مجلس الخاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية .
- ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية .
- ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان .
- الجهاز المركزي للرقابة المالية بالجمهورية العربية السورية .
- ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق .
- جهاز الرقابة المالية للدولة بسلطنة عمان .
- ديوان الخاسبة بدولة قطر .
- ديوان الخاسبة بدولة الكويت .
- ديوان الخاسبة بالجمهورية اللبنانية .
- اللجنة الشعبية العامة لجهاز الرقابة المالية والفنية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى .
- الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية .
- المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية .
- محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية .
- الجهاز المركزي للرقابة والخاسبة بالجمهورية اليمنية .

و أعتذر عن حضور هذه الاجتماعات هيئة الرقابة العامة بدولة فلسطين .  
وتغيب عن حضور اجتماعات هذه الدورة كل من :

— جهاز الرقابة بجمهورية الصومال .

— جهاز الرقابة بجمهورية جزر القمر الاتحادية الإسلامية .

— جهاز الرقابة بجمهورية جيبوتي .

وكان من بين الحاضرين معالي الأستاذ/ توفيق بن إبراهيم توفيق، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية سابقاً، وعطوفة الدكتور/ عبد خرابشة رئيس ديوان احاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية سابقاً، كضيفين على المجموعة العربية. كما حضر الدورة كمرافقين :

— ممثل عن الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية .

— المراجع العام الأمريكي .

— ممثلي الأمانة العامة لمنظمة انتوساي .

— ممثلي الأمانة العامة لمبادرة تنمية انتوساي .

وتولت الأمانة العامة للمجموعة مهمة أمانة السر بالتعاون مع ديوان احاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية. وافتتحت هذه الدورة تحت الرعاية الملكية السامية وبتشريف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ابن الحسين، مندوب جلالة الملك المعظم، وحضور دولة رئيس الوزراء وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين بالمملكة وعدد من سفراء الدول العربية لدى المملكة .

واستهل الحفل بتلاوة آيات من الذكر الحكيم ، بعد السلام الملكي. ثم أحييت الكلمة إلى عطوفة الأستاذ/ سالم الخزاعله، رئيس ديوان احاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية والنائب الثاني لرئيس المجلس التنفيذي ، حيث عبر عن الشرف الذي نال المجموعة العربية بان تعقد اجتماعات مجلسها التنفيذي وجمعيتها العامة برعاية ملكية سامية وتشريف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ابن الحسين وبمشاركة وفود تمثل الأجهزة العربية وبحضور ملاحظين يمثلون منظمة انتوساي ومبادرة تنمية انتوساي ومجلس التعاون لدول الخليج العربية بالإضافة إلى المراجع العام بالولايات المتحدة الأمريكية .

وتطرق عطوفة الأستاذ/ سالم الخزاعله إلى عديد التحديات التي تواجهها الرقابة على المال العام في ظل المتغيرات العالمية ودعا الأجهزة العربية إلى العمل على مزيد تطوير منظومة العمل العربي المشترك وخاصة في ما يتعلق بنشر المعرفة المهنية وتبادل الخبرات .

وفي بداية الكلمة التي ألقاها بهذه المناسبة ، رفع معالي الدكتور/ أحمد الميداوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية ورئيس المجلس التنفيذي للمجموعة باسمه الخاص وباسم المجموعة إلى حضرة صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين أسمى آيات التقدير والعرفان على رعايته هذه الدورة. كما توجه بالشكر إلى حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وإلى شعبها وإلى ديوان احاسبة على الجهود التي بذلت في سبيل تنظيم هذه الدورة. وذكر معالي الدكتور/ أحمد الميداوي بالأهداف التي تأسست عليها المجموعة ونوه بالجهود التي ما فتئت تبذلها هذه المنظمة لتقييم ومتابعة إنجاز هذه الأهداف مما جعلها تتبوؤ مكانة مرموقة ضمن منظمة الانتوساي والمجموعات الإقليمية للأجهزة الرقابية .

ثم تناولت الكلمة معالي السيدة/ فائزة الكافي، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية والأمين العام للمجموعة، لتعبر عن الشرف الكبير الذي نالها بوضع أشغال الجمعية العامة للمجموعة تحت سامي إشراف صاحب السمو الملكي الأمير فيصل ابن الحسين وتوجهت إلى حضرة صاحب المقام جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية وإلى حكومته وإلى الشعب الأردني وإلى عطفة الأستاذ/ سالم الخزاعلة بأسمى عبارات الشكر والعرفان على طيب الوفادة وكرم الضيافة .

كما أبدت معالي السيدة/ فائزة الكافي ارتياحها للإنجازات التي تحققتها المجموعة ولما تبديه الأجهزة الأعضاء من جدية ومتابعة في تنفيذ البرامج التدريبية ومختلف الأنشطة الأخرى. وأشارت كذلك إلى دور الأمانة العامة وإلى الحاجة إلى مزيد تفعيل هذا الدور بتوفير الدعم المناسب لطموحات المجموعة العربية .

وعقب انتهاء حفل الافتتاح وقبيل الشروع في أعمالها، استمعت الجمعية العامة إلى كلمات المراقبين حيث تم الاستماع إلى ممثلة الأمانة العامة لمنظمة الانتوساي وممثلة مبادرة تنمية انتوساي **(IDI)** وقد عبرت ممثلة الانتوساي نيابة عن الدكتور/ فرانز فيدلر السكرتير العام لهذه المنظمة عن الشرف الكبير الذي نال المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة بالمشاركة في اجتماع الجمعية العامة للمجموعة العربية. وتناولت الكلمة التنويه بالدور الريادي الذي لعبته المجموعة العربية داخل نطاق منظمة الانتوساي وبالنتائج المتميزة التي حققتها، مع الإشادة بما تعكسه الموضوعات الفنية التي تم اختيارها من حكمة ووضوح. كما تضمنت الكلمة بعض الأفكار والملاحظات الهامة التي من شأنها إثراء هذه الموضوعات .

وتوجهت ممثلة الانتوساي بالشكر والتقدير لمستضيف المؤتمر عطفة الأستاذ/ سالم الخزاعله، رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية، وكذلك إلى معالي الأستاذة / فائزة الكافي الأمين العام للمجموعة العربية .

ثم تناولت الكلمة الآنسة/ فدى جمعج، ممثلة مبادرة تنمية الانتوساي لتتقدم بدورها إلى أصحاب المعالي رؤساء الأجهزة الأعضاء والوفود المشاركة بأجمل عبارات الشكر والامتنان. كما عرضت على مسامع الحاضرين تقريراً عن أنشطة مبادرة تنمية الانتوساي لسنة **2003** مبينة مدى انصهار هذه الأنشطة في إطار الخطة الاستراتيجية التي وضعتها المؤسسة المذكورة بالنسبة لفترة **2001-2006** .

وأكدت ممثلة المبادرة كذلك على النتائج التي تحققت في إطار التعاون مع المجموعة العربية والتي برزت خاصة من خلال أهمية عدد الخبراء الذين تم تكوينهم لفائدة الأجهزة الرقابية للدول العربية. كما ذكرت بضرورة تطوير الآليات الكفيلة بالتعريف لدى **IDI** وحاجيات المجموعة في مجالات التدريب والتكوين. واختتمت كلمتها بتجديد الشكر إلى معالي الأستاذ/ سالم الخزاعله رئيس ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وإلى كافة الوفود المشاركة .

وبعد الاستماع إلى الكلمتين السالفتي الذكر، تمت دعوة المراقبين لفسح المجال إلى الجمعية العامة لمباشرة أعمالها. ثم نظرت الجمعية العامة في البنود المدرجة على جدول أعمالها واتخذت بشأنها القرارات والتوصيات التالية :

أولاً: إقرار جدول الأعمال :

أقرت الجمعية العامة مشروع جدول الأعمال بعد إعادة ترتيب بنوده بعد إعادة ترتيب بنوده بحيث تصح هذه البنود كما يلي :

1. التصديق على جدول الأعمال .
2. تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط الجمعية والإجراءات التي اتخذها لتنفيذ برنامج عمل الجمعية الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها السابقة .
3. تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمجموعة .
4. إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول .
5. تحديد مكان الدورة التاسعة للجمعية العامة وتعيين النائب الثاني .
6. إقرار كل من برنامج عمل المجموعة والبرنامج المالي لها .
7. مناقشة الموضوعين المعروضين على الجمعية العامة .
8. إختيار الموضوعات الفنية التي ستناقش خلال الدورة التالية للجمعية العامة للمجموعة وتشكيل هيئات لها .
9. انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفاً للأجهزة الأربعة التي انتهت مدة عضويتها .
10. تعيين لجنة الرقابة المالية .
11. ما يستجد من أعمال .

ثانياً: تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المجموعة والإجراءات التي اتخذها لتنفيذ برنامج عمل المجموعة الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها السابقة :

بعد أن استعرض معالي الدكتور/ أحمد الميداوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية ورئيس المجلس التنفيذي، تقرير المجلس التنفيذي عن متابعة نشاط المجموعة والإجراءات التي اتخذها لتنفيذ برنامج عملها الذي أقرته الجمعية العامة في دورتها السابقة، أقرت الجمعية العامة هذا التقرير وتوجهت بالشكر إلى معالي رئيس المجلس على ما تضمنه هذا التقرير .

ثالثاً: تقرير رئيس المجلس التنفيذي عن الوضع المالي للمجموعة :

بعد أن استعرض معالي الدكتور / أحمد الميداوي الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بالملكة المغربية ورئيس المجلس التنفيذي، تقريره عن الوضع المالي للمجموعة، تدخل معالي / رئيس الجهاز العراقي بالنيابة ليطلب من الجمعية العامة النظر في إمكانية تخلي المجموعة عن جانب من الديون المستحقة عن الجهاز المذكور بما يمكنه من تسديد ما عليه من مساهمات بأريحية أكثر .

وقد قررت الجمعية العامة أن يتم إحالة هذا المقترح إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم قصد دراسته من كافة جوانبه ورفع ما يتوصل إليه إلى الجمعية العامة في دورتها القادمة. ثم أقرت الجمعية العامة التقرير المذكور وتوجهت بالشكر إلى معالي رئيس المجلس التنفيذي على ما تضمنه هذا التقرير .

رابعا: إعلان رئيس الجمعية العامة ونائبه الأول وتحديد مكان الدورة التاسعة للجمعية العامة للمجموعة وتعيين النائب الثاني :

عملا بأحكام الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من النظام الأساسي للمجموعة، أعلن معالي الدكتور/ أحمد الميداوي عن انتقال الرئاسة إلى ديوان الخاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية وتعيين رئيس المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية، نائبا أول للرئيس، وتقديم بالتهنئة إلى عطوفة الأستاذ/ سالم الخزاعله بمناسبة توليه منصبه الجديد، متمنيا له التوفيق في مهامه .

كما ألقى عطوفة الأستاذ/ سالم الخزاعله، كلمة عبر فيها عن فخره واعتزازه بتسلم رئاسة المجموعة وتعهد ببذل كل مجهوداته في سبيل تطويرها .

وبمقتضى أحكام الفقرة السالفة الذكر، رحبت الجمعية العامة بالدعوة الكريمة الموجهة إليها من قبل معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي، رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية لعقد دورتها التاسعة بالجمهورية اليمنية وذلك عقب الاتفاق الحاصل بينه وبين معالي الأستاذ/ عبد القادر بن معروف رئيس مجلس الخاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، باعتبار انه سبق للجمعية العامة في دورتها السادسة أن أوصت بعقد دورتها التاسعة في الجزائر. وتبعاً لذلك، عينت الجمعية العامة معالي رئيس الجهاز اليمني نائبا ثانيا لرئيس المجلس التنفيذي .

وعقب ذلك، ألقى معالي المستشار الدكتور/ جودت الملط، النائب الأول السابق لرئيس المجلس، كلمة توجه فيها بالشكر إلى معالي الرئيس السابق للمجلس على ما قدمه من دعم للمجموعة طوال فترة رئاسته. كما هنأ الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية على استضافته الدورة القادمة للجمعية العامة وتعيين رئيسه نائبا ثانياً لرئيس المجلس كما هنأ الأمين العام للمجموعة بمنصبها الجديد وتوجه إليها وإلى الأمانة العامة بجزيل الشكر على الجهود المبذولة .

ثم تناول الكلمة معالي الدكتور/ أحمد الميداوي، النائب الأول لرئيس المجلس، حيث تقدم بالشكر الجزيل إلى معالي المستشار الدكتور /جودت الملط، على ما قدمه من مجهودات في خدمة المجموعة وعلى ما تميز به من مرجعية في عملها .

ثم عبر معالي الدكتور/ عبد الله عبد الله السنفي في كلمته عن سعادته باستضافة جهازه الدورة القادمة للجمعية العامة للمجموعة وتقديم بالشكر إلى معالي رئيس الجهاز الجزائري على روح التعاون التي يتميز بها وأبدى ترحيبه بالوفود التي ستشارك في الجمعية العامة في مدينة صنعاء .

خامسا: إقرار برنامج العمل للسنوات الثلاث 2005 – 2007 :

اطلعت الجمعية العامة على مشروع برنامج عمل المجموعة للسنوات الثلاث 2005–2007. وبعد دراسته ومناقشته أقرته كما يلي :

أولاً: اللقاءات العلمية والتدريبية :

\*سنة 2005 :

1. لقاء تدريبي حول موضوع "أساليب وتقنيات المراجعة البيئية".
2. لقاء تدريبي حول موضوع "تقييم أصول القطاع العام في ظل الخصخصة".
3. لقاء علمي حول موضوع "مساهمة أجهزة الرقابة العليا في عملية الإصلاح الإداري".
4. لقاء تدريبي حول موضوع "تقويم الأداء في قطاع الاتصالات".
5. لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية".

\*سنة 2006 :

1. لقاء علمي حول موضوع "دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد".
2. لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية".
3. لقاء تدريبي حول موضوع "التحليل المالي كمدخل لتقييم الأداء".
4. لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على الإيرادات العامة".
5. لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على إجراءات إبرام العقود (الصفقات)".

\*سنة 2007 :

1. لقاء تدريبي حول موضوع "رقابة الأداء على قطاع الصحة".
2. لقاء تدريبي حول موضوع "أدلة الإثبات وجودة العمل الرقابي".
3. لقاء علمي حول موضوع "التدريب وأثره على العمل الرقابي".
4. لقاء تدريبي حول موضوع "تقييم أنظمة الرقابة الداخلية".
5. لقاء تدريبي حول موضوع "الرقابة على البيانات والنظم المالية الإلكترونية".

وفي سياق مناقشة موضوعات هذه اللقاءات ، وافقت الجمعية العامة على التوصية المقدمة إليها من المجلس التنفيذي والتي تتمثل في تقديم لجنة التدريب والبحث العلمي مستقبلاً عند إعداد مشروع برنامج عمل المجموعة وصفاً كتابياً موجزاً لكل موضوع .

ثانياً : البحث العلمي :

1. الموضوعات الخاصة بالمسابقة الثامنة للبحث العلمي :

- أ- دور الأجهزة العليا للرقابة المالية في المساءلة على المال العام .
- ب- الأجهزة العليا للرقابة المالية وتطبيق نظم الحكومة الإلكترونية .
- ج- الرقابة على البيئة .

## 2. الترجمة :

- أ- مواصلة الجهود المبذولة في مجال ترجمة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية الصادرة عن منظمة انتوساي .  
 ب- تشجيع الأجهزة الأعضاء على ترجمة الأدلة الصادرة عن الأجهزة العليا في البلدان الأخرى، على أن تواصل الأمانة العامة جهودها في طبع ونسخ كل ما يرد إليها من وثائق مترجمة وتعميمها على جميع الأجهزة الأعضاء .  
 ج- مواصلة الأعمال الموكلة إلى لجنة الأدلة والمصطلحات واللجنة الفرعية الإقليمية لشؤون المراجعة البيئية للمجموعة .

سادسا: إقرار البرنامج المالي للمجموعة للسنوات الثلاث 2005 – 2007 :

اطلعت الجمعية العامة على مشروع البرنامج المالي للسنوات 2005-2007 الذي أعدته الجمعية العامة ووافق عليه المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والثلاثين، وقررت اعتماده في حدود (651.000) دولار أمريكي وفق الجدول المرفق ( مرفق رقم 1).

كما أوصت الجمعية العامة الأجهزة الأعضاء بتسديد مساهماتها السنوية في الآجال المحددة لضمان حسن تنفيذ البرامج المقررة.

سابعا: مناقشة الموضوعين المعروضين على الجمعية العامة:

عملا بأحكام القواعد الإجرائية الدائمة للجمعية العامة للمجموعة، شكلت الجمعية العامة في دورتها السابعة هيتينين لمناقشة الموضوعين الفنيين على النحو التالي :

الموضوع الأول: تحديث طرق الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة .

- الرئيس :ديوان الخاسبة بدولة الكويت.
- المقرر :ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية .
- المنسق :ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية .

الموضوع الثاني: العلاقة والتكامل بين أجهزة الرقابة المالية وأجهزة الرقابة الإدارية .

- الرئيس :الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية .
- المقرر :ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق .
- المنسق :ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية .

وعملا بأحكام البند التاسع من المادة العاشرة من القواعد الإجرائية للجمعية العامة، تمت مناقشة هذين الموضوعين في جلسيتين متتاليتين وذلك بحضور وفود الأجهزة الأعضاء والمراقبين .

وبعد هذه المناقشات ، انتهت الجمعية العامة إلى التوصيات المرفقة ( مرفق رقم 2) و رأت الجمعية العامة أن هذه التوصيات تعتبر استرشادية بحيث تستعين بها الأجهزة الأعضاء - قدر الإمكان - .

ثامنا: اختيار الموضوعات الفنية التي ستناقش في الدورة التاسعة للجمعية العامة :

قررت الجمعية العامة اختيار الموضوعات الفنية الثلاثة لتناقش في دورتها التاسعة :

- الموضوع الأول : دور الأجهزة العليا للرقابة في التنمية الإدارية للدولة .
- الموضوع الثاني : مساهمة المعايير الرقابية وأدلة الإجراءات في الرفع من جودة العمل الرقابي .
- الموضوع الثالث : تطوير معايير الرقابة في ضوء نظم المعلومات الإلكترونية .

وعملا بأحكام الفقرة -2- من المادة 13 من القواعد الإجرائية للجمعية العامة، قررت الجمعية العامة تشكيل هيئات الموضوعات الفنية من أجهزة الرقابة في البلدان التالية :

الموضوعات	المقرر	الرئيس	المنسق
الموضوع الأول	السعودية	اليمن	اليمن
الموضوع الثاني	تونس	مصر	اليمن
الموضوع الثالث	قطر	الأردن	اليمن

وبخصوص الآجال المتعلقة بإعداد البحوث والتقارير الخاصة بالموضوعات الفنية، قررت الجمعية العامة اعتماد الآجال التالية :

\*شهر أكتوبر 2004 : موافاة الأمانة العامة بالعناصر الأساسية للموضوعات الفنية من قبل المقررين .

\*شهر يونيو 2005 : موافاة الأمانة العامة بالبحوث الشاملة والتفصيلية التي يعدها المقررون وإرسالها من قبل الأمانة العامة إلى الأجهزة الأعضاء لإعداد أوراقها القطرية .

\*شهر يناير 2006 : موافاة الأمانة العامة بالبحوث القطرية التي تعدها الأجهزة الأعضاء وإرسالها إلى المقررين لإعداد تقاريرهم .

\*شهر يونيو 2006: موافاة الأمانة العامة بتقارير المقررين وإرسال جميع البحوث والتقارير إلى الجهاز المستضيف للجمعية العامة التاسعة لطاعتها في مجلدات وتوزيعها على جميع الأجهزة الأعضاء .

تاسعا: انتخاب أربعة أجهزة أعضاء في المجلس التنفيذي خلفا للأجهزة التي انتهت مدة عضويتها :

استعرضت الأمانة العامة مطالب الترشيح الواردة عليها كتابيا وهي تتعلق بأجهزة الرقابة في كل من مصر والإمارات العربية المتحدة وسوريا والكويت. وبعد ذلك تدخل رئيس الجمعية العامة ليذكر أن باب الترشيح لا يزال مفتوحاً لفائدة بقية الوفود المشاركة مما سمح لأجهزة الرقابة في الجزائر والعراق وموريتانيا بتقديم ترشيحاتها، بحيث أصبح العدد الإجمالي للمرشحين في حدود سبعة مرشحين. غير أن الجهاز الموريتاني سحب طلبه، وبذلك جرت الانتخابات في حدود ستة مرشحين وأسفرت عن فوز أربعة منهم بعضوية المجلس التنفيذي وهم: الجزائر والإمارات والكويت ومصر .

وتجدر الإشارة إلى أن القانون الأساسي للمجموعة العربية اقتصر على ذكر الصيغة السرية للانتخابات دون التنصيص على طرق سيرها . لذا، وفي انتظار معالجة هذا الجانب الإجرائي، استقرت الآراء على توخي الأسلوب التالي :

— أن تتكون لجنة الفرز من رئيس الجمعية العامة وممثلي الأمانة العامة .

— أن يتم الاقتراع على أربعة مرشحين على أقصى تقدير وهو ما يعني إلغاء القوائم التي تتجاوز هذا العدد .

وتدخل معالي الدكتور/ جودت الملط ليعبر عن اعتراضه عن هذه الطريقة التي تسمح باختيار عدد من المرشحين يقل عن أربعة ، معتبرا أن ذلك يمس من صحة الانتخابات وفرق بين حق العضو في اختيار عدد أقل أو أكثر من العدد المطلوب وكذا حقه في ترك القائمة بيضاء دون إختيار ، وبين صحة القائمة ، إذ يشترك لصحتها في الحالة المعروضة اختيار أربعة مرشحين مستندا في ذلك إلى المبادئ المستقرة تشريعا وقضائيا .

ولتجاوز الاختلاف في الآراء بخصوص هذا الموضوع ، تم الاحتكام إلى التصويت الذي أفرز أغلبية لفائدة الطريقة التي تسمح بالتصويت على أقل من أربعة مرشحين .

وفي ما يلي تشكيلة المجلس التنفيذي الجديد:

\* ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية: رئيسا

\* المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية: نائب أول للرئيس

\* الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية: نائبا ثانيا للرئيس

أعضاء

- \* الأمين العام للمجموعة
- \* ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية
- \* ديوان المراقبة العامة بمملكة البحرين
- \* اللجنة الشعبية العامة للرقابة المالية والفنية بالجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
- \* ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية
- \* مجلس المحاسبة بالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
- \* ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة
- \* ديوان المحاسبة بدولة الكويت
- \* الجهاز المركزي للمحاسبات بالجمهورية مصر العربية

عاشرا: تعيين لجنة الرقابة المالية:

قررت الجمعية العامة تعيين لجنة الرقابة المالية للقيام بمراقبة حسابات المجموعة عن السنوات 2004 - 2005 - 2006 من الأجهزة التالية:

- |   |   |              |
|---|---|--------------|
| * ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان          | } | عضوان أصليون |
| * ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق           |   |              |
| * محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية |   |              |
| * ديوان الخاسية بدولة قطر                         |   |              |

وفي إطار أشغال الجمعية العامة، قدم معالي الأستاذ/ أسامة بن جعفر فقيه، رئيس ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية والسيد/ ديفيد وكو، المراجع العام لديوان المراجعة العامة بالولايات المتحدة الأمريكية عرضين تضمننا الاتجاهات الحديثة في الأجهزة العليا للرقابة وتفعيل مبادئ الحاكمية ( الإدارة الجيدة ) وخاصة مبدأ المسائلة بالإضافة إلى استعراض خطة منظمة انتوساي الاستراتيجية ومدى اعتمادها على مبدأ الحاكمية ، وقد حضر هذان العرضان بالإضافة إلى الأجهزة الأعضاء المراقبون السالف ذكرهم .

وخلال الجلسة الختامية ، التي تمت بحضور الأجهزة الأعضاء والمراقبين ، أقرت الجمعية العامة القرارات و التوصيات الصادرة عنها - بعد إدخال بعض التعديلات التي رأها مناسبة عليها - ، ثم انتظم حفل تم خلاله تسليم الجوائز التي قرر المجلس التنفيذي في اجتماعه الثالث والثلاثين منحها إلى الفائزين في المسابقة السابعة للبحث العلمي وكذلك إلى الفائز بأحسن مقال محرر نشر في " مجلة الرقابة المالية " بين الدورتين السابعة والثامنة للجمعية العامة للمجموعة .

كما سلم معالي الأستاذ / سالم الخزاعلة ، رئيس ديوان الخاسية بالمملكة الأردنية الهاشمية ورئيس المجلس التنفيذي للمجموعة ، هدايا تذكارية إلى وفود الأجهزة الأعضاء ووفد الأمانة العامة والمراقبين .

\* \* \*

وفي ختام أعمالها رفعت الجمعية العامة برقية إلى مقام صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني بن الحسين ، ملك المملكة الأردنية الهاشمية ، ضمنها مشاعر الامتنان والعرفان على استضافة الدورة الثامنة للجمعية العامة ، متمنية للمملكة الأردنية الهاشمية ولشعبها مزيدا من التقدم والازدهار .

كما توجهت الجمعية العام بالشكر إلى معالي الأستاذ / سالم الخزاعلة ، رئيس ديوان احاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية ومساعديه على الجهودات الكبيرة التي بذلت لإنجاح أعمال الجمعية العامة وكذلك توجيه الشكر إلى الأستاذة / فائزة الكافي ، الرئيس الأول لدائرة احاسبات في الجمهورية التونسية والأمين العام للمجموعة وأعضاء الأمانة العامة على الجهود المخلصة لدفع مسيرة التقدم في المجموعة العربية .

واختتمت الجمعية العامة أعمالها يوم 22 ربيع الثاني 1425 هـ الموافق 2004/6/10 .

عمان في 2004/6/10م

## المرفقات

مرفق رقم (1)

البرنامج المالي للسنوات

2007-2005م

I. الإيرادات

الإجمالي	2007	2006	2005	الأبواب
453.000	158.000	150.000	145.000	الباب الأول : مساهمات الأجهزة الأعضاء
-	-	-	-	الباب الثاني : الإعانات والتبرعات
174.000	54.000	60.000	60.000	الباب الثالث : الوفر المتحقق من السنوات السابقة
24.000	12.000	7.000	5.000	الباب الرابع : إيرادات أخرى متنوعة ( فوائد بنكية ... )
651.000	224.000	217.000	210.000	المجموع

II. النفقات

الإجمالي	2007	2006	2005	الأبواب
424.650	151.400	139.250	134.000	الباب الأول : النفقات الجارية
14.250	1.200	7.050	6.000	الباب الثاني : النفقات الرأسمالية
24.600	8.400	8.200	8.000	الباب الثالث : نفقات المجلة
166.500	56.000	55.500	55.000	الباب الرابع : نفقات التدريب
13.000	7.000	3.000	3.000	الباب الخامس : نفقات البحث العلمي
8.000	لاشي	4.000	4.000	الباب السادس : الفائض المقدر
651.000	224.000	217.000	210.000	المجموع

مرفق رقم 2

## الموضوع الفني الأول

تحديث طرق الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الأولى المنعقدة في عمان عاصمة المملكة الأردنية الهاشمية في يوم الثلاثاء 2004/06/8م حيث قدمت إثناعشرة ورقة قطرية من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية :

1. ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
2. دائرة المحاسبات بالجمهورية التونسية
3. ديوان المحاسبة بالإمارات العربية المتحدة
4. ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية
5. ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان
6. ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق
7. ديوان المحاسبة بدولة قطر
8. ديوان المحاسبة بدولة الكويت
9. ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية
10. الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
11. المجلس الأعلى للحسابات بالمملكة المغربية
12. محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية

وقد تمت كتابة البحث الشامل التفصيلي من قبل ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية كمقرر في الموضوع وترأس جهاز ديوان المحاسبة بدولة الكويت جلسة النقاش واشترك جهاز ديوان المحاسبة في المملكة الأردنية الهاشمية كمنسق للموضوع .

كما قام مقرر الموضوع بعرض تقرير مختصر عن الموضوع المشار إليه حيث تمحور البحث الرئيسي على ما يلي :

## الفصل الأول

\* تعريف لمفهوم الرقابة الحديثة :

\* خصائص نظام الرقابة الفعال : اختلاف النظم بين الأجهزة الرقابية طبقاً لأبعادها القانونية ، ولكن الهدف من إنشائها واحد

وهو تحقيق الرقابة الفعالة على أموال الدولة وطبعاً لها خصائص عديدة مذكورة في مجموعة الأبحاث الموزعة عليكم .

\* الرقابة الفعالة تبدأ بالتخطيط ثم التنفيذ وتنتهي بالمتابعة .

- \* الرقابة في بيئة متغيرة : أظهرت بعض الأجهزة إلى اختلاف البيئة القانونية والمالية والحاسبية في اغلب الإدارات الخاضعة لرقابة الأجهزة الرقابية عن بعضها البعض وكذلك بيئة الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية لكل منها .
- أشارت بعض الأجهزة إلى ضرورة توفر الخبرات المدربة بالأجهزة العليا للرقابة بحيث تخضع لرقابة الأجهزة بعض حسابات المنظمات والاتحادات والجمعيات والمشاركات الدولية أو الإقليمية التي تكون الدولة طرفاً فيها سواء تعمل داخل حدودها أو خارجها .
- \* أدت عدة أسباب إلى توسيع نطاق الرقابة نظراً لاتساع مسؤوليات الجهاز الرقابي وتقديم أساليب المراجعة المالية بحيث لم تعد مقتصرة على رقابة الالتزام بل تعدتها إلى رقابة الأداء للتحقق من أن تلك الجهات الخاضعة للرقابة تؤدي أعمالها أو خدماتها باقتصاد وكفاءة وفعالية واستخدام الموارد البشرية والمالية الاستخدام الأمثل .

وسائل تحديث الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة .

- \* تطوير وتحديث الأنظمة والمعلومات بحيث أن تكون اختصاصات وسلطات الأجهزة العليا للرقابة منصوص عليها في الدستور أو في النظام الأساسي للدولة وأن تتمتع تلك الأجهزة بقدر كاف من الاستقلال .
- \* تطوير أنظمة الأجهزة بحيث تواكب العصر والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية .
- \* تنمية وتطوير القوى البشرية ، المساهمة في تطوير برامج الحاسبة والمراجعة في الدولة .
- \* دور الأجهزة العليا للرقابة في تطوير مهنة الحاسبة والمراجعة بالدولة .
- \* وجود قواعد وأدلة للتدقيق - السعودية
- \* التدريب المستمر .
- \* اتفقت بعض البحوث على أهمية التخطيط الاستراتيجي واختيار الموضوعات الرقابية والتخطيط والتقييم المستمر لخطط وبرامج المراجعة .

أهداف التخطيط وخطوات التخطيط ووضع الخطط والبرامج

- \* التقييم المستمر للخطة والبرامج ويتضمن الإشراف والمراجعة .

## الفصل الثاني

التدقيق الشامل كأسلوب لتحديث طرق الرقابة في الأجهزة العليا للرقابة :

- \* مفهوم التدقيق الشامل وتنفيذه
- \* دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية
- \* دراسة وتقييم أنظمة المعالجة الآلية للبيانات والرقابة الآلية على أجهزة الحاسب الآلي .
- \* دراسة وتحليل القوائم والبيانات المالية :

- هدف التحليل المالي .
- المراجعة المالية - أهدافها - أركانها .
- \* رقابة الأداء أو تدقيق الأداء : اختلاف المسمى من دولة لأخرى

تناولت الأبحاث :

- مفهوم رقابة الأداء
- عناصر رقابة الأداء - اقتصادية - كفاءة - فعالية .
- أهداف رقابة الأداء
- مراحل رقابة الأداء
- \* الحصول على أدلة الإثبات وأهمية ذلك وأنواع أدلة الإثبات والقواعد المهنية الواجب توفرها على أدلة الإثبات .

### الفصل الثالث

تجربة الديوان في تحديث طرق الرقابة

- إحداث العديد من الإدارات التي تتمشى مع التطورات الحديثة في مجالات العمل الرقابي فيها :
- قطاع الرقابة على الأداء
- إدارة تدقيق الحاسب الآلي
- مركز المعلومات
- إدارة المعايير الرقابية
- إدارة التطوير الإداري .

وتتلخص التوصيات فيما يلي :

1. منح الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة الاستقلال الإداري والمالي الكامل .
2. توفير الحوافز المالية والمعنوية بما يضمن استمرار الكفاءات المؤهلة والخبرات المتميزة في العمل الرقابي ، وتشجيع الآخرين على الانخراط في العمل الرقابي .
3. الاهتمام بالعمل الرقابي تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً وإجراء الدراسات والبحوث اللازمة لتحديد المعوقات التي تعترض سير العمل الرقابي لمعالجتها .
4. الاهتمام بمخرجات التعليم في حقول المراجعة والمحاسبة والتنسيق في ذلك مع الجامعات والمؤسسات المهنية المتخصصة بهدف ربط التعليم المحاسبي بالتقدم في مجال تقنية المعلومات
5. تكوين فريق عمل من أجهزة الرقابة الأعضاء في المجموعة العربية لمتابعة أحدث التطورات في حقول الرقابة ، خاصة في ظل استخدام الحاسب الآلي في أعمال المحاسبة والمراجعة ثم عرضها على الأجهزة الأعضاء للأخذ بما يوصي به فريق العمل

- المشترك ، وتشجيع إعاره وتبادل الخبرات للعاملين في الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للتعرف على خبرات الدول الأخرى ، وتحديد الأولويات التي يجب على الأجهزة الرقابية أن تأخذها بعين الاعتبار .
6. تطوير وتحديث الأنظمة والتعليمات المتعلقة بالتصرفات المالية للدولة و بالأجهزة الرقابية نفسها .
7. الأخذ بأسلوب الرقابة الشاملة الذي تبنته الدول المتقدمة ليحل محل الرقابة التقليدية .

## الموضوع الفني الثاني

## العلاقة والتكامل بين أجهزة الرقابة المالية وأجهزة الرقابة الإدارية

تمت مناقشة الموضوع في الجلسة الثانية المنعقدة في العاصمة الأردنية عمان بتاريخ 2004/6/9م وقدمت عشر أوراق قطرية بخصوصه من قبل الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة التالية :-

1. ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية
2. ديوان المراقبة العامة بالمملكة العربية السعودية
3. ديوان المراجعة العامة بجمهورية السودان
4. ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق
5. ديوان المحاسبة بدولة قطر
6. ديوان المحاسبة بدولة الكويت
7. ديوان المحاسبة بالجمهورية اللبنانية
8. الجهاز المركزي للمحاسبات بجمهورية مصر العربية
9. محكمة الحسابات بالجمهورية الإسلامية الموريتانية
10. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بالجمهورية اليمنية

وقد تم كتابة البحث الرئيسي من قبل ديوان الرقابة المالية بجمهورية العراق كمقرر للموضوع بينما ترأس الجهاز المركزي للمحاسبات في جمهورية مصر العربية جلسة النقاش واشترك ديوان المحاسبة بالمملكة الأردنية الهاشمية في التنسيق .

وبعد مناقشات مستفيضة للموضوع تم التوصل إلى الخلاصة والتوصيات التالية :

الخلاصة :

الرقابة بشكل عام هي مجموعة من العمليات تنفذ بهدف التأكد من سلامة مشروعية التصرفات المالية وتحقيق الالتزام بتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات لضمان المحافظة على الأموال العامة وتوجيهها لخدمة الأهداف المحددة وتحقيق الكفاءة في استخدامها .

وتمارس السلطة التشريعية الرقابة من خلال جهاز متخصص ومستقل وهو الجهاز الأعلى للرقابة المالية في حين تمارس السلطة التنفيذية الرقابة على إدارتها المختلفة من خلال أجهزة الرقابة الإدارية بمختلف أشكالها .

وبالرغم من اختلاف الدور الذي تلعبه أجهزة الرقابة المالية عن أجهزة الرقابة الإدارية بسبب اختلاف تكوينها وارتباطها و أدوارها .... إلا أنهما يعملان في إطار تنظيم عام واحد للدولة ويسعيان إلى تحقيق هدف عام مشترك وهو تحقيق المصلحة العامة بما فيها الحد من ظاهرة الغش والفساد الإداري والمحافظة على المال العام في إطار سياسات الدولة

وخططها والقوانين والأنظمة المرعية فيها ، وهذا ما أوجد علاقة تكامل واندماج بينهما حيث تلعب الرقابة الإدارية الفعالة دورا مكملا لدور الرقابة المالية وخاصة في الحالات المختلفة التي لا تتوفر للرقابة المالية الأدلة المادية الكافية للكشف عنها .

التوصيات :

1. من الضروري أن تتمتع أجهزة الرقابة المالية بالاستقلال التام وان يضمن دستور الدولة وقانون الجهاز المعني هذا الاستقلال .
2. يجب أن يضمن قانون الجهاز الأعلى للرقابة نصوص قانونية تكفل التزام الجهات الخاضعة للرقابة بتصفية الملاحظات وتنفيذ التوصيات الواردة في تقاريره .
3. على الأجهزة العليا للرقابة المالية إعطاء الاهتمام المناسب لأجهزة الرقابة الإدارية وفي حال غياب مثل هذه الأجهزة ينبغي على الأجهزة العليا للرقابة المالية أن تشجع بقوة وتدعم استحداثها أو إدخالها ضمن التشكيلات الإدارية للسلطة التنفيذية نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في تنفيذ المهام الرقابية وفي تحقيق الحماية للأموال العامة .
4. في الوقت ذاته فإن الضرورة تقضي بأن تتمتع أجهزة الرقابة الإدارية بمستوى مناسب من السلطة والاستقلال ضمن إطار السلطة التنفيذية التي تعمل ضمنها هذه الأجهزة وأن يضمن قانون السلطة التنفيذية ذلك لكي تتمكن الأجهزة المذكورة من تنفيذ مهامها وتحقيق أهدافها .
5. في حالة اعتماد أجهزة الرقابة المالية على نتائج أعمال أجهزة الرقابة الإدارية في تنفيذ بعض مهامها الرقابية يجب أن تتأكد أولا من استقلالها وكفاءتها ونطاق رقابتها وان تقوم أداؤها لأنشطتها لتحديد مدى إمكانية الاعتماد عليها .
6. عدم اقتنار تشريعات أجهزة الرقابة على التأكد من تحقيق الدوائر لأهدافها واكتشاف المعوقات والمخالفات بل يجب أن تعنى بوسائل العلاج وسبل الإصلاح وتزويد هذه الأجهزة بموظفين من اختصاصات مختلفة ومن ذوي الخبرة والكفاءة العلمية والعملية والاهتمام بتطويرهم وتدريبهم ومنحهم الحوافز المناسبة وإصدار تشريع موحد للخدمة المدنية يطبق على جميع موظفي الدولة والحد من خروج المؤسسات العامة من مظلة الخدمة المدنية لتحقيق العدالة والمساواة بين جميع الموظفين وعرض الخلافات التي تنشأ بين أجهزة الرقابة والدوائر الحكومية على السلطة التشريعية للبت فيها .
7. توسيع نطاق وأعمال أجهزة الرقابة المالية والإدارية الخارجية في مجال التدقيق الشامل أو تدقيق الأداء لما يحققه ذلك من إنجازات في أعمال الرقابة المالية والإدارية ومنحه الصلاحيات والاختصاصات اللازمة لتنفيذ ذلك من قبل السلطة التشريعية وضرورة اهتمام السلطة التشريعية بإعداد ووضع المعايير لتحقيق العلاقة المناسبة بين الرقابة الإدارية والمالية .
8. إيجاد التنسيق الفعال وتنظيم اجتماعات مشتركة بين أجهزة الرقابة المالية وأجهزة الرقابة الإدارية وربما بمشاركة السلطتين التشريعية والتنفيذية لمناقشة المشاكل والظواهر الاقتصادية والإدارية التي قد تسود محاولة وضع الحلول المناسبة لهذه المشاكل من كافة جوانبها .
9. ضرورة توسيع وتفعيل رقعة رقابة الأداء الشامل والتي تمثل نوع متطور من الرقابة بشقيها المالي والإداري وضرورة قيام السلطة التنفيذية باستكمال البناء المؤسسي للوحدات التابعة لها من هياكل تنظيمية وتشريعات ولوائح وعلى الأجهزة العليا للرقابة المالية تقديم العون والمشورة لتلك السلطة وتلك الوحدات التابعة لها ، هذا بالإضافة إلى التأكيد على توفير معايير رقابية تتصف بالمنطقية والمرونة وتعزيز الجهود المبذولة بهذا الشأن واعتماد المرونة في إعداد الخطط والبرامج السنوية

للأجهزة العليا للرقابة المالية وبما يمكنها من استيعاب أي مهام خارج خططها مثل تنفيذ مهام مشتركة مع مراعاة الحيلولة دون تحويلها إلى أجهزة تنفيذية .

ملاحظة :

وفي ختام الجلسة الخاصة بمناقشة هذا الموضوع والتوصيات المتعلقة به قررت الجمعية العامة ترك الخيار للأجهزة الأعضاء في المجموعة حرية الأخذ بما يتلاءم ويتناسب مع واقعها .